



الأمانة العامة  
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ع/01 ص (11/19)/06-ع(0473)

كلمة

معالي د. رياض المالكوي

وزير الخارجية والمغتربين - دولة فلسطين

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

القاهرة:

الاثنين 25 نوفمبر/ تشرين ثاني 2019

معالي الأخ د. محمد علي الحكيم، وزير خارجية جمهورية العراق  
الشقيقة، رئيس الإجتماع.

معالي الأخ أحمد أبو الغوط الأمين العام لجامعة الدول العربية  
أصحاب المعالي وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء  
الشقيقة

باسم الرئيس محمود عباس والشعب الفلسطيني، نتقدم لمعالي  
الأمين العام لجامعة الدول العربية الاخ والصدیق احمد ابو الغوط،  
ولجميع الملوك والرؤساء والقادة العرب بالتقدير الكبير والشكر الجزيل  
على المواقف الاخوية الصادقة التي اكدتها التصريحات والبيانات  
الرافضة لما جاء على لسان مايك بومبيو وزير الخارجية الامريكي  
بشأن الاستيطان، والتي أعلنت مجدداً التمسك بالقانون الدولي والشرعية  
الدولية وقراراتها، وعبرت عن عمق التضامن العربي والمسؤولية  
الجماعية المشتركة اتجاه معاناة شعبنا وحقوقه العادلة والمشروعة. ولا  
يسعنا هنا الا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمعالي الأمين العام  
ورئاسة الدورة الحالية العراق الشقيق وجميع الدول والزملاء الحضور  
الذين لبوا نداء دولة فلسطين ودعوتها العاجلة لعقد هذا الاجتماع  
الطارئ.

أصحاب المعالي،

نلتقي هذا اليوم بعيد التصريح المشؤوم الذي ادلى به وزير  
الخارجية الامريكي والذي اعتبر فيه ان الاستيطان الاستعماري لم يعد  
مخالفا للقانون الدولي، في اعلان جديد يضاف لتسعة قرارات اتخذتها  
الادارة الامريكية وفريقها المتصهين ضد شعبنا وحقوقه وقضيته  
العادلة، بشكل منحاز بالكامل للإحتلال وسياساته ومخططاته، وفي

اطار ما بات يُعرف بصفقة القرن الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية وازاحتها عن سلم الاهتمامات الدولية، لتسهيل مهمة الاحتلال في حسم قضايا الوضع النهائي التفاوضية بشكل ميداني ومن جانب واحد وبالقوة، بعيدا عن مرجعيات السلام الدولية والقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة. وبذلك يندرج تصريح بومبيو ومحاولته لشرعنة الاستيطان وتبييضه في اطار خطة امريكية مدروسة تتوالى فصولها تباعاً، وخطوة خطوة لشطب القضية الفلسطينية، قضية العرب الاولى، وفي سياق محاولات ادارة ترامب لانقاذ حليفها اليميني المتطرف نتقيا هو، وتعزيز الوضع الانتخابي للرئيس ترامب على حساب حقوق شعبنا ومعاناته جراء الاحتلال والاستيطان، وعمليات التكريل والقمع المتواصلة ضد ابناء شعبنا في قطاع غزة الصامد والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

غني عن البيان ان موقف الادارة الامريكية الذي اعلنه بومبيو بشأن الاستيطان يتناقض تماما مع مواقف جميع الادارات الامريكية السابقة بهذا الخصوص، وتناديا في الانقلاب الترامبي المتواصل على مرتكزات النظام العالمي واسس العلاقات والاتفاقيات التي تحكم العلاقة بين الدول، وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان والشرعية الدولية وقراراتها عامة، واستخفافا مقصودا بالقرارات الاممية الخاصة بالاستيطان وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن 2334، والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية الخاص بجدار الضم العنصري والاستيطان، واستهتاراً بالمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها، في عملية امريكية متحرجة لتكريس الهيمنة الامريكية على المنظومة الدولية، عبر استبدال القانون الدولي والانظمة الاممية

والاتفاقيات الدولية المختلفة بشريعة الغاب، الهدف منها هدم قواعد القانون الدولي واعداد بناء العلاقات الدولية بناء على مفهوم القوة.

اصحاب المعالي،

إن القرار الأمريكي غير قانوني، ولا يعتمد على أية أسس قانونية، وإنما هو قرار سياسي بإمتهاز، يؤكد على الإنحياز الأعمى وغير المسبوق لإدارة ترامب ودعمها لدولة الإحتلال، دولة الإرهاب، دولة الفساد، ودولة العنصرية والتطرف، إسرائيل. إن خطورة القرار تبرز فيما يمكن أن يتبعه أيضاً من نتائج وتجليات، وما يُهدد له من إجراءات وقرارات مدمرة للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني، لعملية السلام، للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وعليه، رغم وعينا بأهميته القانونية من عدمها فنحن نحذر من أهميته التطبيقية العملية وآثارها الأنية وبعيدة المدى، فما امتنعت عن إتخاذ القادات الإسرائيلية من إجراءات خلال سنوات الإحتلال الواحدة والخمسين، رغم كثرة ما أخذوا من إجراءات مخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ما امتنعوا عن القيام به أو أجلوه إلى حين، أصبح متاحاً الآن بعد قرار الإدارة الأمريكية الذي أعلنه وزير الخارجية بومبيو.

وبناءً عليه، مارع نتنياهو ليؤكد أن الطريق أصبحت معبدة لتفعيل وتحريك قرار ضم غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل، وتطبيق العديد من الإجراءات التي كانت تنتظر الوقت المناسب لوضعها موضع التنفيذ الذي أصبح متوفراً بهذا القرار. فهل سيكتفي نتنياهو بضم أجزاء من الضفة الغربية بدلاً من ضمها بالكامل، وما الذي سيمنعه من ذلك؟ وهل سيمتنع عن قرار إنطباق القانون الإسرائيلي ليس فقط على المستوطنات وإنما على كامل الضفة الغربية؟

وهل سيكتفي بمنعنا كما جرت العادة من الوصول إلى القدس والأماكن المقدسة، وإنما سينطبق ذلك على بقية أراضي الضفة التي سيتم ضمها إلى إسرائيل؟ وماذا بخصوص الوجود الفلسطيني على تلك الأراضي؟ وهل تطبيق نظام الأبرتهارد على الضفة الغربية وعلى الوجود الفلسطيني سيشكل فارق كبير الآن بعد هذا القرار؟ وما قد يلحقه من قرارات ستصدر تبعاً عن إدارة ترامب خدمة لأجندتها الداخلية أو خدمة لتنتياهو؟ رغم عدم قانونيته، فخطورته بلا شك ستتمر المشروع الوطني الفلسطيني. وعليه، رداً يجب أن يكون على مستوى تلك الخطورة وتحركنا يجب أن يبدأ من الآن.

#### أصحاب المعالي،

بالرغم من كل ذلك، وبجهود سياسية ودبلوماسية وقانونية جبارة عمادها التنسيق العربي المشترك في المحافل كافة، وبدعم سخي من الاصدقاء تتعمق يوماً بعد يوم الجبهة الدولية الراضية للإنحياز الأمريكي المطلق للاحتلال وسياساته، والمتمسكة بالقانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها، في اجماع دولي عريض بدأ واضحاً في التصويت الاممي الذي حصل في الايام القليلة الماضية بشأن عديد القرارات التي تخص القضية الفلسطينية، ومنها الانسحاب وحق تقرير المصير وغيرها، وكذلك قرار محكمة العدل الاوروبية بوسم منتجات المستوطنات، وما شهدته جلسة مجلس الامن الاخيرة من تظاهره دولية حقيقية لصالح القضية الفلسطينية، عبرت عنها مواقف وبيانات الدول والمجموعات الاقليمية المختلفة، هذا بالإضافة للتحرك الهام الذي بدأ في الكونجرس الأمريكي من خلال توقيع أكثر من 135 عضو كونجرس على وثيقة لرفض إعلان يوميبو والمطالبة بالتراجع عنه

فوراً، بما يؤكد من جديد عمق العزلة التي تواجهها إدارة ترامب  
وسياساتها المنحازة للإحتلال وفشلها الذريع في اقناع الدول بروايتها  
ومواقفها المخادعة.

أصحاب المعالي،

ما هي الخطوات الإستباقية الممكن إنجازها لمنع تلك الخطط  
الإسرائيلية من الإنتقال من مخططات إلى واقع على الأرض؟ وكيف  
نستطيع أن نستفيد من رسالة وتوقيع هذا العدد الكبير من أعضاء  
الكونجرس الأمريكي ضد إعلان بومبيو؟ وكيف لنا أن نجعل تلك  
الإدارة واعية للموقف العربي الجماعي، ومتحسبة منه؟ كيف لنا حماية  
المشروع الوطني الفلسطيني وفي مقدمته الحق الفلسطيني في إقامة  
الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفي حماية  
الفلسطينيين القاطنين تحت الإحتلال؟

أصحاب المعالي،

في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها قضية العرب الأولى القضية  
الفلسطينية، نرى ضرورة ملحة للتحرك الجاد من أجل تطوير وتعميق  
إنجازاتنا السياسية والدبلوماسية في محاصرة الإنحياز الأمريكي  
للإحتلال والإنحراف عن الشرعية الدولية وقراراتها ورفضه من قبل  
الغالبية العظمى من دول العالم، والبناء على تلك الإنجازات وتعظيمها  
من خلال خطوات عملية على الساحة الدولية لوضع حدٍ للتغول  
الأمريكي الإسرائيلي على حقوق شعبنا، بما في ذلك تعظيم الدعاوى  
القضائية والقانونية ضد القرارات الأمريكية المنحازة سواء على  
مستوى الجنائية الدولية، أو أمام المحاكم الوطنية بما فيها القضاء  
الأمريكي نفسه، وتوظيف الثقل العربي للإفراج عن قائمة الشركات

التي تعمل في المستعمرات الإسرائيلية، وتكثيف مطالبتنا بمقاطعة بضائع المستعمرات، والمطالبة بمنع المستوطنين القاطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة من الدخول إلى أراضي الدول التي تدعي الحرص على عملية السلام وفقاً لمبدأ حل الدولتين وعلى مبادئ حقوق الإنسان، والتمسك باتفاقيات جنيف. وفي هذا الإطار نرى ضرورة ملحّة للمطالبة بعقد اجتماع عاجل للدول الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف لدراسة الخطوات الواجبة الإتباع ضد دولة الإحتلال وخروقاتها المتواصلة لتلك الإتفاقيات.

أصحاب المعالي،

إن مطالبة المجتمع الدولي والدول بفرض عقوبات على دولة الإحتلال يُشكل ضرورة ملحّة لردعها وإجبارها على التراجع عن تنفيذ مخططاتها وجرائمها، وعليه لا بد من حشد الجهود العربية، على مستوى الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، للعمل مع الشركاء الدوليين لإتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمساعدة ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين على انتهاكاتهم الجسيمة للقانون الدولي، وفي مقدمتها الإستيطان بصفته جريمة حرب وفقاً للقوانين والإتفاقيات الدولية.

أصحاب المعالي،

كما نجحت القيادة الفلسطينية حتى الآن في مواجهة هذا العدوان الأمريكي وفي التصدي له بدعم عربي ودولي، وفي إفشال ما يُسمى صفقة القرن، أو في إفشال محاولات تعطيل عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأوروا، أو في التصدي لمحاولات تركيع القيادة الفلسطينية وإبترازها مالياً وسياسياً عبر وقف كافة المساعدات المالية،

وإغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، وتمريض مشاريع القرارات في الكونجرس التي حولتها إلى إرهابيين، وحرف الأنظار عن كون القضية جميعاً وبعملنا المشترك سنتمكن أيضاً من مواجهة هذا القرار وهزيمته، وعزله دولياً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته